مرويات إسحاق بن سليمان الرازي المعلة في علل ابن أبي حاتم (جمعاً ودراسة)

م . د . أحمد نيسان مشعان اللهيبي
المديرية العامة لتربية الكرخ الأولى
وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: مرويات، الرازي، علل الحديث، جمعاً ودراسة

الملخص:

هذا البحث هو عبارة عن دراسة جميع أنواع العلل في مرويات إسحاق بن سليمان الرازي في علل ابن أبي حاتم جمعاً ودراسة، وكان عدد مروياته تسعة أحاديث، وأن العلة لما كنت هي سبب خفية تقدح صحة الحديث، فكان لابد من معرفة وجود طرق ترشد إلى معرفة وجودها، وهذا يكون من خلال جمع طرق الحديث، ولذا قال ابن المديني: "والباب إذا لم تُجمع فيه طرقه لم يتبين خطؤه"[(1)]، فيتبين من خلال الجمع الموافقة والمخالفة والتفرد والشذوذ والمتابعات التامة والقاصرة في الحديث، ولهذا/ قتضت دراسة الباحث أن تكون كذلك، من أجل معرفة أنواع العلل في بحثه مع بيان مفهومها، ثم بيان طرق الحديث فيها، وتخريجها، مع التعريف على ترجمة بعض رواتها لمعرفة حالهم سواء كان في الهامش، أو في المتن، وبيان الراجح من المرجوح بالقرائن، والحكم على السند الراجح، والبحث عبارة عن مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة وتشمل أهم النتائج، وتوصيات، مع الهوامش، وأهم المصادر والمراجع.

المقدمة:

جاءت السنة النبوية بأحكام مستقلة عن القرآن، وقد هيأ الله لها الجهابذة من زمن الصحابة رضوان الله عليهم، ثم التابعين، ثم من بعدهم من الأئمة النقاد الذين أفنوا أعمارهم في حفظ، وفهم سنة النبي محمد (ﷺ)، والدفاع عنها من المبتدعة والمبطلين والغالين والحاقدين، فوصلت إلينا على هذا النحو من الحفظ والإتقان، ومن أجل بيان اهتمام أئمة النقاد في حفظ السنة النبوية، وبيان أقوالهم، ونقدهم للمرويات، وهذا يكون من خلال علم العلل في كونه الوسيلة التي يمكن من خلالها الوقوف على أحكام العلماء وأقوالهم على الأحاديث المروية في كتب السنة الشريفة، وطريقة الباحث في نقده وحكمه على الأحاديث أن يجمع طرق الحديث،

ويستقصيها من الجوامع، والمسانيد، والأجزاء، ويسبر احوال الرواة فينظر في اختلافها، وفي مقدار حفظهم ومكانتهم من الضبط والاتقان، مجرد النظر في ظاهر الإسناد لا يكفي في اكتشاف العلل الخفية التي يمكن ان تطرأ على الإسناد الذي ظاهره الصحة، لذا كان لابد من جمع طرق الحديث، والنظر في مواطن الاختلاف والتفرد والموافقة وملاحظة القرائن المحيطة بكل حديث.

مشكلة الدراسة:

بعد البحث وجدت بأن هناك أحاديث يرويها إسحاق بن سليمان الرازي في علل ابن أبي حاتم، فأردت أن أجمع هذه الأحاديث في هذا البحث، وأحرر مواضع العلة فيها سواء أكانت في الإسناد أم في المتن، فالدراسة تسعى للإجابة عن:

ما هي الأحاديث المعلة في مرويات إسحاق بن سليمان الرازي؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة بما يلي:

1. كونه يعالج مشكلة قائمة في بعض الأحاديث المعلة في مرويات إسحاق بن سليمان الرازي.
2. إن علم العلل له أهمية كبيرة في علوم الحديث؛ لأنه يهدف إلى كشف العلل الخفية في الحديث.
3. إن علم العلل تكمن أهميته في تمحيص الأحاديث وبيان صحيحها من سقيمها.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1.تمييز روايات إسحاق بن سليمان الرازي المقبولة من رواياته المعلة في كتاب العلل ابن أبي حاتم.
2. بيان اختلاف أقوال العلماء في العلة وإبراز القول الراجح في ذلك.
3. بيان علو شأن الإمامين أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين في علم العلل.

الدراسات السابقة:

إن مرويات إسحاق بن سليمان الرازي لم يتطرق لها أحد من العلماء كدراسة استقرائية شاملة لجميع مروياته في علل ابن أبي حاتم حسب اطلاعي، وإني أرجو الله تعالى أن أوفق من خلال هذه الدراسة إلى جمع مرويات إسحاق بن سليمان في علل ابن أبي حاتم لنخرج بالنتائج التي يوصلنا إليها هذا البحث.

منهجية الدراسة:

سيتبع الباحث **المنهج الاستقرائي**: وذلك من خلال جمعه جميع مرويات إسحاق بن سليمان في علل ابن أبي حاتم، والتي كان عددها تسعة أحاديث.

المنهج التحليلي: وذلك من خلال تحليل جميع طرق الأحاديث، مع ذكر أقوال العلماء ومناقشتها ودراستها دراسة علمية، ثم أبين الراجح منها حسب نتائج الدراسة، وأهم الكتب التي اعتمدت عليها من كتب الجرح والتعديل والعلل ومنها الطبقات الكبرى لابن سعد، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وتهذيب الكمال للمزي، والكاشف للذهبي، وتقريب التهذيب لابن حجر ، والعلل لابن أبي حاتم، والعلل للدارقطني، وغيرها من الكتب التراجم والعلل وكتب متون الاحاديث.

أما منهجي في ترجمة الرواة:

ذكرت اسم الراوي وكنيته ونسبه إن وجد، وغالباً اكتفي بقول الذهبي في الكاشف، وابن حجر العسقلاني في التقريب التهذيب، من أجل الاختصار وخشية الإطالة في البحث.

أما الترتيب في تخريج الحديث: أبدأ بالصحيحين ثم بالسنن الأربعة إن وجد، ثم الأقدم وفاة.

أما الحكم على الأحاديث: سأبين فيه الحكم على هذه الأحاديث من خلال الطريق الراجح عن إسحاق بن سليمان الرازي، من خلال القرائن والمعطيات التي أتوقف عليها لكل حديث، وكذلك إن كان هناك حكم للعلماء على حديث معين سأكتفي به.

خطة الدراسة:

اشتملت خطة هذه الدراسة على مقدمة، وتمهيد وثلاثة مباحث، وخاتمة وتشمل أهم النتائج وتوصيات، والمصادر والمراجع.

المقدمة: وتشتمل على الديباجة، ومشكلة الدراسة، والأهمية، والأهداف، والدراسات السابقة، والمنهجية.

المبحث الأول: تحديد مفاهيم وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حياة إسحاق بن سليمان الرازي ومكانته العلمية.

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته:

إسحاق بن سليمان الرازي، ويكنى: بأبي يحيى العبدي، نزل الري[2]، وهو كوفي في الأصل وسكن فيها أيضاً[3].

ولادته: لم أقف على سنة ولادته في كتب التراجم والطبقات.

شيوخه:

إبراهيم بن يزيد الخوزي، وحنظلة بن أبي سفيان، وسعيد بن سنان الشيباني الأصغر وسفيان الثوري، وعثمان بن زائدة، وعنبسة بن سعيد الرازي، ومالك بن أنس، ومعاوية ابن يحيى الصدفي، ومغيرة بن زياد الموصلي، وأبو جعفر الرازي، وغيرهم[4].

تلاميذه:

إبراهيم بن موسى الفراء، وابن أبي شيبة، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن سعيد بن الأصبهاني، ومحمد بن عبدالله بن نمير، ومحمد بن العلاء أبو كريب، وأبو سعيد الأشج، وغيرهم[5].

رحلاته العلمية ومكانتها:

انتقل إلى الري، ثم سكنها ونسب إليها، ثم قدم بغداد في سنة تسع وتسعين ومائة، وحدث بها، وروى عنه من ساكنيها خلق كثير لمكانته العلمية، ومنهم: أحمد بن حنبل، وسعيد بن سليمان الواسطي، وأيوب بن الوليد، ومحمد بن الحسين، والحسن بن مكرم وغيرهم[6].

أقوال النقاد فيه:

إسحاق بن سليمان وهو أحد الثقات، وثقه كثير من أهل العلم، ومنهم: ابن سعد[7] وأضاف: "كان له فضل في نفسه وورع"، ووثقه العجلي[8]، وقال أبو حاتم عنه[9]: "صدوق لا بأس به"، وذكره ابن حبان في الثقات[10]، ووثقه الخليلي[11]، والخطيب البغدادي[12]، وقال الذهبي عنه[13]: "كان يعد من الأبدال خاشعًا عابدًا"، ووثقه ابن حجر[14].

وفاته:

توفي سنة تسع وتسعين ومائة[15]، وقيل: سنة مائتين[16].

المطلب الثاني: التعريف بعلم علل الحديث ومنهج ابن أبي حاتم في علله.

أولاً: مفهوم العلة:

العلة لغة: هي المرض، فصاحبها معتل، وقيل: عل المريض يعل علة أي هو عليل، فرجل عللة، أي هو كثير العلل، وقيل: العل: هو الضعيف سواء من كبر أو مرض[17].

العلة اصطلاحاً: وهي خبر ظاهره السلامة، فاطلع فيه بعد التفتيش على قادح[18].

وهذا التعريف الذي اختاره الدكتور همام سعيد؛ لأنه جامع مانع كما قال في مقدمة شرح علل الترمذي[19].

الحديث المعلل: وهو الحديث الذي أطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها[20].

فيتبين من خلال هذين التعريفين، إن علة الحديث تكون في أحاديث الثقات التي ظاهرها السلامة، قال الحاكم: ويعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، وإن حديث المجروح هو ساقط واه، فعلته تكثر في روايات الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه، ويصير الحديث معلولًا، فالحجة فيه عندنا هي الحفظ والفهم والمعرفة لا غير[21].

ثانياً: علم علل الحديث نشأته وأهميته:

إن نشأة علم علل الحديث ظهرت في وقت مبكر جداً قياساً مع بقية علوم الحديث، والذي ظهرت بواكيره على أيدي كبار الصحابة كأبي بكر الصديق وعمر وعلي (رضي الله عنهم جميعاً) وغيرهم من الصحابة، قال الذهبي في ترجمة أبي بكر الصديق (ﷺ): "كان أول من احتاط في قبول الأخبار"[22]، وقال أيضاً في ترجمة عمر بن الخطاب (ﷺ): "فهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل، فربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب"[23]، ثم تتبعهما في التثبت في الأخبار علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، كان إمامًا متحريًا في الأخذ بالأخبار بحيث أنه كان يستحلف من يحدثه بالحديث[24]، فتثبت الصحابة لقبول الأخبار ليس هو اتهام لبعض الصحابة؛ لأن الصحابة كلهم عدول[25]، قال ابن حبان: "فكان منهم ذلك توقياً للكذب عليه من بعدهم، ليس أنهم كانوا متهمين في الرواية"[26].

وأما أهميته فتظهر من خلال تعريفه؛ لأن العلة هي خبر ظاهره السلامة، فاطلع فيه بعد التفتيش على قادح، لما كان هذا العلم خفياً غامضاً، فكان إدراكه يعد من أصعب الأمور، ثم لما كانت العلة هي تكثر في روايات الثقات، ويعتمد عامة العلماء الناظرين على كون الثقة ثقةً، ثم يقبلون حديثه تحسيناً للظن به وبمروياته، فيصححون المعلول من حديثه، ثم يُنسب إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)، ممَّا لم يثبت عنه، ولذا لم يقم لهذا العلم إلا الجهابذة من الأئمة النقاد، قال ابن منده: "إنما خص الله تعالى بمعرفته نفراً يسيراً من كثير ممن يدعي علم الحديث"[27]، وقال ابن حجر: "المعلل: وهو يعد من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، فلا يقوم به إلاّ من رزقه الله فهماً ثاقباً، ومعرفةً تامةً في مراتب الرواة، وملكةً قويةً بالمتون والأسانيد، وحفظاً واسعاً، ولذا لم يتكلم فيه إلاّ اليسير من أهل هذا الشأن؛ كابن المديني، وابن حنبل، والبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة وغيرهم"[28].

ثالثاً: منهج ابن أبي حاتم في علله:

أولاً: كيفية إيراده لأحاديث الكتاب:

لقد تنوع المؤلف في إيراد أحاديث الكتاب، واتبع في ذلك عدة كيفيات، وسأذكر بعضاً منها للاختصار:

1- يورد الأحاديث في كتابه العلل على شكل سؤالات في الأغلب يوجهها إلى أبيه أبي حاتم، كما في حديث برقم (50)، وفيه سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة الحديث، أو يوجهها إلى أبي زرعة، كما في حديث برقم (5)، وفيه سألت أبا زرعة عن حديث رواه إبراهيم بن عبد الملك الحديث، أو كليهما معاً، كما في حديث برقم (6)، وفيه سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه حماد بن سلمة الحديث.

2- قد يورد الحديث سؤال غيره لأبي حاتم، أو لأبي زرعة عن حديث ما، كما في حديث برقم (237)، سئل أبي عن حديث رواه أبو معشر الحديث وبرقم : (187)، وفيه: سئل أبو زرعة عن حديث رواه الحسن بن حماد الحديث.

3- وأحياناً يورد الحديث بصيغة (سمعت)، كما في حديث برقم : (1551)، وفيه: سمعت أبا زرعة يقول: سمعت أحمد بن حنبل الحديث.

4- وقد يورد الحديث بقال: قال أبو محمد أي عبدالرحمن بن أبي حاتم، كما في حديث برقم (170) وفيه: قال أبو محمد وذكر أبي حديثًا رواه حفص بن النيسابوري الحديث، أو أخبرنا أبو محمد، كما في حديث برقم (165)، وفيه: أخبرنا أبو محمد: حدثنا أبو زرعة الحديث.

5- وقد يذكر الحديث بقال أبي، كما في حديث برقم (466)، وفيه: قال أبي: ذاكرت أبا زرعة بحديث رواه عبدة بن سليمان الحديث.

ثانياً: في كيفية ورود الأجوبة من قبل الإمامين أبي زرعة و أبي حاتم:

لقد تنوعت إجاباتهما عن سؤلات ابن أبي حاتم وغيره في العلل، لما يسألان منفردين، كالآتي:

1- تأتي الأجوبة أحياناً بذكر نوع العلة، وسببها، ومن ثم بيان الصواب، ومثاله: الحديث برقم (26).

2- قد تأتي الأجوبة من دون جزم بالخطأ، بل يقال وحديث فلان أشبه، ومثاله الحديث برقم (227).

3- أحياناً تأتي الأجوبة بتعليل الحديث من غير ذكر سبب العلة، كما في الحديث برقم (712).

وأما إجاباتهما لما يسألهما الإمام ابن أبي حاتم معاً في العلل، فهي كالآتي:

1- قد تأتي الإجابات متفقة، وهو الغالب، كما في الحديث برقم (710،299).

2- وقد تأتي الإجابات مختلفة، كما في الحديث برقم (6).

المبحث الثاني: المرويات المعلة لإسحاق بن سليمان في علل ابن أبي حاتم وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: تعارض الاتصال مع الإرسال وترجيح الإرسال:

أولاً: مفهوم الإرسال والاتصال لغة واصطلاحاً:

1- **الإرسال لغة:** جمعه مراسيل، وتأتي بمعنى الإطلاق، يقال أرسل الكلام أي أطلقه من غير تقييد[29].

الإرسال اصطلاحاً: وهو ما أضافه التابعي إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)[30].

2- **الاتصال لغة:** وهو ضد الانقطاع، ويقال: اتصل الشيء بالشيء أي لم ينقطع[31].

الاتصال اصطلاحاً: وهو الذي اتصل إسناده، وكان كل واحد من رجاله قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه، فمطلقه يقع على المرفوع والموقوف[32].

ثانياً: المرويات التي وردت في علل ابن أبي حاتم:

الحديث الأول: سئل أبو زرعة[33]: عن حديث رواه إسحاق بن سليمان، عن معاوية بن يحيى[34]، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد[35]، عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي (ﷺ) قال: "عليكم بالسواك". فقال أبو زرعة: هذا خطأ؛ رواه الزهري، عن عبيد بن السباق[36]؛ يعني: عن النبي (ﷺ) مرسلا.

طرق الحديث:

الطريق الأول: إسحاق بن سليمان، عن معاوية بن يحيى، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري، مرفوعاً.

الطريق الثاني: الزهري، عن عبيد بن السباق، مرسلاً.

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير[37]، من طريق عبدالله بن عمر بن أبان به.

وذكره الدارقطني في العلل[38]، من طريق إسحاق بن سليمان به.

الطريق الثاني: أخرجه الإمام مالك في الموطأ[39]، من طريقه به.

وأخرجه ابن وهب في جامعه[40]، والإمام الشافعي في مسنده[41]، وابن أبي شيبة في مصنفه[42]، وذكره الدارقطني في العلل[43]، والبيهقي في سننه الكبرى[44]، ومعرفة السنن والآثار[45]، كلهم من طريق مالك بن أنس به.

بيان أوجه العلة: الطريق الأول: العلة فيه الخطأ في وصل الحديث.

الوجه الراجح والحكم على الحديث:

الطريق الثاني: الزهري، عن عبيد بن السباق، مرسلاً.

مما تقدم يتبين للباحث من خلال الدارسة إن الوجه الراجح، هو **الطريق الثاني**، كما رجحه كثير من الأئمة النقاد، كأبي حاتم[46]، والدارقطني وقال عنه[47]: "ويرويه معاوية بن يحيى الصدفي، عن ابن شهاب الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب، فقاله إسحاق بن سليمان الرازي عنه، وهو وهم، وإنما رواه ابن شهاب، عن عبيد بن السباق، مرسلا، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، قال ذلك مالك بن أنس، وغيره، ومعاوية الصدفي هو ضعيف، حدثهم بالري أحاديث من حفظه، وهم فيها على الزهري، وأما روايته عن الزهري، فهي من غير طريق إسحاق مستقيمة، يشبه أن يكون من كتابه"، وقال البيهقي عنه[48]: "وهو الصحيح مرسلاً، فقد روي موصولًا فلا يصح وصله"، وقال ابن عبد البر[49]: "وهكذا رواه جماعة من رواة الموطأ عن مالك عن الزهري عن ابن السباق مرسلاً، فلا أعلم فيه بين رواة الموطأ اختلافًا؛ فلا يصح فيه عن مالك إلا في الموطأ"، وقال ابن رجب الحنبلي[50]: "المرسل هو الصحيح، ورواية مالك أصح".

وقد خالف الإمام مالك، صالح بن أبي الأخضر فأوصله، عن الزهري، عن عبيد بن السباق عن ابن عباس، مرفوعاً[51]، وصالح بن أبي الأخضر اليمامي وهو ضعيف يعتبر به من السابعة[52].

أما **الوجه الأول** فقد روي موصولاً فلا يصح وصله كما بينته آنفاً.

الحكم على الحديث: الحديث إسناده ضعيف؛ لأنه مرسل.

المطلب الثاني: التعليل بالشذوذ والوهم في اسم الراوي:

أولاً: مفهوم الشذوذ والوهم لغة واصطلاحاً:

1- **الشذوذ لغة:** بمعنى انفرد، يقال شذ الرجل أي إذا انفرد عن أصحابه، وكل شيء منفرد، فهو شاذ[53].

الشذوذ اصطلاحاً: وهو أن يروي الثقة حديثا فيخالف ما روى الناس[54].

2- **الوهم لغة:** تأتي بمعنى الغلط والسهو والظن، وهمت في الحساب، أي: إذا غلطت فيه وسهوت، ووهمت في الشئ بالفتح، أي: إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره. وتوهمت، أي بمعنى ظننت. وأوهمت غيري إيهاما[55].

الوهم اصطلاحاً: لم أجد في كتب مصطلح علوم الحديث تعريفاً اصطلاحياً له، وعرفه عبدالكريم الوريكات: وهو خلل في ضبط الراوي للأخبار[56].

ثانياً: المرويات التي وردت في علل ابن أبي حاتم:

الحديث الثاني: سئل أبو زرعة[57]: عن حديث رواه إسحاق بن سليمان، عن أبي سنان الشيباني[58]، عن أبي إسحاق[59]، عن زيد بن أرقم، قال: لما نزلت: (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)[60] (وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ) جاء ابن أم مكتوم، فقال: (يا رسول الله أما لي رخصة؟ قال: «لا» قال ابن أم مكتوم: "اللهم إني ضرير فرخص لي فأنزل الله (غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ) فأمر رسول الله (ﷺ) بكتابتها".

قال أبو زرعة: "وهذا خطأ عن زيد بن أرقم؛ فإنما هو: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب، عن النبي (ﷺ) ؛ كذلك رواه شعبة، والثوري، وإسرائيل[61]".

طرق الحديث:

الطريق الأول: إسحاق بن سليمان، عن أبي سنان الشيباني، عن أبي إسحاق، عن زيد بن أرقم، قال: جاء ابن أم مكتوم مرفوعاً.

الطريق الثاني: أبو إسحاق عمرو بن عبدالله، عن البراء بن عازب مرفوعاً.

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: أخرجه الطبري في تفسيره[62]، والطبراني في المعجم الكبير[63]، كلاهما من طريق أبي كريب محمد بن علاء الهمذاني به.

الطريق الثاني: أخرجه البخاري في صحيحه[64]، ومسلم في صحيحه[65]، وأبو داود الطيالسي في مسنده[66]، والإمام أحمد في مسنده[67]، والدارمي في سننه[68]، وأبو عوانة في مستخرجه[69]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار[70]، وابن حبان في صحيحه[71]، والبيهقي في السنن الكبرى[72]، كلهم من طريق شعبة بن الحجاج به.

وأخرجه البخاري في صحيحه[73]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار[74]، وابن حبان في صحيحه[75]، وابن منده في الإيمان[76]، من طريق إسرائيل بن يونس به.

وأخرجه مسلم في صحيحه[77]، وأبو عوانة في مستخرجه[78]، كلاهما من طريق مسعر بن كدام به.وأخرجه الترمذي في جامعه[79]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار[80]، من طريق سفيان الثوري به.وأخرجه الترمذي في جامعه[81]، والنسائي في السنن الكبرى[82]، وابن حبان في صحيحه[83]، من طريق سليمان بن طرخان التيمي به.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى[84]، وأبو طاهر المخلص في المخلصيات[85]، من طريق أبي بكر بن عياش به.

وأخرجه ابن الجعد في مسنده[86]، والإمام أحمد في مسنده[87]، من طريق زهير بن معاوية به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه[88]، وأبو عوانة في مستخرجه[89]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار[90]، من طريق زكريا بن أبي زائدة به.

بيان أوجه العلة: الطريق الأول: العلة فيه هو التفرد في رواية أبي إسحاق، عن زيد بن أرقم، فقد تفرد به أبو سنان الشيباني عن أبي إسحاق عنه[91].

الوجه الراجح والحكم على الحديث:

الطريق الثاني: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب مرفوعاً.

مما تقدم يتبين للباحث من خلال الدارسة إن الوجه الراجح، هو **الطريق الثاني**؛ لأن أبا سنان الشيباني تفرد به عن أبي إسحاق، وخالف فيه من هو أوثق منه، قال ابن حجر[92]: " لقد وقع في رواية الطبراني من طريق أبي سنان الشيباني عن أبي إسحاق عن زيد بن أرقم؛ إلا أن المحفوظ عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب، وكذلك اتفق الشيخان عليه من طريق شعبة بن الحجاج، ورواه البخاري من طريق إسرائيل، وروي أيضاً من طريق سفيان الثوري، وسليمان التيمي، وزهير، وأبي بكر بن عياش، وزكريا بن أبي زائدة ومسعر ثمانيتهم عن أبي إسحاق"، وقال ابن طاهر المقدسي[93]: "تفرد به أبو سنان الشيباني عن أبي إسحاق عنه"، وقال أبو زرعة[94]: " وهذا خطأ عن زيد بن أرقم، وإنما هو أبو إسحاق، عن البراء مرفوعاً، كذلك رواه شعبة وإسرائيل، والثوري"، وحديث أبو إسحاق عن البراء مرفوعاً، مخرج في الصحيحين كما بينته آنفاً.

الحكم على الحديث: الحديث صحيح؛ لأنه مخرج في الصحيحين، كما بينته آنفا.

التعليل بالوهم في اسم الراوي:

الحديث الثالث: سألت أبي[95]: عن حديث رواه إسحاق بن سليمان، عن مالك بن أنس، عن عبيدالله بن عبدالرحمن، عن أبي حنين، عن مولى لعبدالرحمن بن زيد، أو لآل عبدالرحمن بن زيد، عن أبي هريرة؛ قال: كنت أمشي مع رسول الله (ﷺ) ، فسمع رجلا يقرأ: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)، فقال رسول الله (ﷺ): "وجبت له الجنة".

قال أبي: "هذا خطأ؛ إنما هو عن عبيد بن حنين مولى زيد، عن أبي هريرة".

طرق الحديث:

الطريق الأول: إسحاق بن سليمان، عن مالك بن أنس، عن عبيدالله بن عبدالرحمن، عن أبي حنين، عن مولى لعبدالرحمن بن زيد، أو لآل عبدالرحمن بن زيد، عن أبي هريرة مرفوعاً.

الطريق الثاني: مالك بن أنس، عن عبدالله بن عبدالرحمن، عن عبيد بن حنين مولى زيد، عن أبي هريرة مرفوعاً.

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: أخرجه الترمذي في جامعه[96]، من طريق أبي كريب محمد بن علاء الهمذاني به.

الطريق الثاني: أخرجه النسائي في السنن الكبرى[97]، وابن السني في عمل اليوم والليلة[98]، كلاهما من طريق قتيبة بن سعيد به.

وأخرجه الإمام مالك في الموطأ[99]، من طريقه به.

وأخرجه الأمام أحمد في مسنده[100]، من طريق عبدالملك بن عمرو العقدي به.

وأخرجه الأمام أحمد في مسنده[101]، من طريق عثمان بن عمر به.

وأخرجه البزار في مسنده[102]، والحاكم في المستدرك على الصحيحين[103]، كلاهما من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي به.

بيان أوجه العلة: الطريق الأول: وهو الوهم في اسم الراوي فرواه عبيدالله بن عبدالرحمن، عن (أبي حنين)، فأخطأ فيه، قال أبو حاتم[104]: "وهذا خطأ؛ إنما هو عن عبيد بن حنين مولى زيد".

الوجه الراجح والحكم على الحديث:

الطريق الثاني: مالك بن أنس، عن عبدالله بن عبدالرحمن، عن عبيد بن حنين مولى زيد، عن أبي هريرة مرفوعاً.

مما تقدم يتبين للباحث من خلال الدارسة إن الوجه الراجح، هو **الطريق الثاني**؛ كما رجحه أبو حاتم[105]، وكذلك إن عدد الذين رووه عن الإمام مالك في الطريق الثاني أكثر عدداً وأحفظ، من الطريق الأول، ومنهم عبدالله بن مسلمة القعنبي وهو ثقة عابد وكان ابن معين وابن المديني فلا يقدمان عليه في الموطأ أحدًا فكان من صغار التاسعة[106]، وذكر الدارقطني في علله[107] هذا الحديث والاختلاف فيه على الإمام مالك، ولم يرجح.

الحكم على الحديث: الحديث صحيح، قال الحاكم عنه: "وهذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"[108]، وكما صححه ابن عبد البر[109].

المطلب الثالث: التعليل بالانقطاع والاشباه:

أولاً: مفهوم الانقطاع لغة واصطلاحاً:

1- **الانقطاع لغة:** فالقاف والطاء والعين هو أصل صحيح واحد، ويدل على صرم وإبانة شيء من شيء، ويقال: قطعت الشيء أقطعه قطعاً، أي أفصله عنه[110].

2- **الانقطاع اصطلاحاً:** وهو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه[111].

ثانياً: المرويات التي وردت في علل ابن أبي حاتم:

الحديث الرابع: سئل أبو زرعة[112]: عن حديث رواه إسحاق بن سليمان، عن جعفر بن سليمان، عن أبي التياح[113]؛ قال: حدثني حميد ابن عبد الرحمن الحميري، منذ أكثر من خمسين سنة؛ قال: "سمعت أبا بكر الصديق يخطب الناس فقال في خطبته: يا أيها الناس، إن عهدكم نبيكم عام أول، وهو يقول في خطبته: سلوا الله العافية؛ فإنه لم يعط أحد مثل العافية، ليس اليقين، فعليكم بالصدق والبر؛ فإنهما في الجنة، وإياكم والفجور والكذب؛ فإنهما في النار".

قال أبو زرعة: "وهذا حديث وهم عندنا؛ وحميد بن عبد الرحمن لم يلق أبا بكر، ولم يقارب لقاءه".

وسألت أبي عن هذا الحديث، فقال: "وهذا خطأ؛ إنما هو: حميد، عن ابن عباس؛ قال: سمعت أبا بكر".

طرق الحديث:

الطريق الأول: إسحاق بن سليمان، عن جعفر بن سليمان، عن أبي التياح، حدثني حميد ابن عبدالرحمن الحميري، سمعت أبا بكر الصديق مرفوعاً.

الطريق الثاني: حميد بن عبدالرحمن الحميري، عن ابن عباس سمعت أبا بكر الصديق مرفوعاً.

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: ذكره الدارقطني في العلل[114]، من طريق أبي التياح به.

الطريق الثاني: لم أقف على تخريجه من طريق حميد الحميري، عن ابن عباس، سمعت أبا بكر الصديق.

وذكره الدارقطني في العلل[115]، من طريق سليم بن حيان، عن قتادة بن دعامة السدوسي، عن حميد بن عبدالرحمن الحميري، عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب، عن أبي بكر الصديق.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى[116]، والإمام أحمد في مسنده[117]، وأبو يعلى في مسنده[118]، والطبراني في المعجم الأوسط[119]، كلهم من طريق سليم بن حيان، سمعت قتادة، عن حميد بن عبد الرحمن، أن عمر بن الخطاب قال: إن أبا بكر الصديق مرفوعاً.

بيان أوجه العلة: الطريق الأول: العلة فيه هي علة انقطاع، لأن حميد بن عبد الرحمن لم يلق أبا بكر الصديق[120].

الوجه الراجح والحكم على الحديث:

الطريق الثاني: حميد بن عبدالرحمن الحميري، عن ابن عباس سمعت أبا بكر الصديق مرفوعاً.

يتبين للباحث من خلال الدراسة أن الوجه الراجح هو الطريق الثاني، كما رجحه أبو حاتم[121] فقال: "وهذا خطأ؛ إنما هو حميد الحميري، عن ابن عباس سمعت أبا بكر".

وقال الدارقطني في العلل[122]: "اختلف فيه عن سليم بن حيان، فقيل عنه، عن قتادة، عن حميد الحميري، عن عبدالله بن عباس، عن عمر بن الخطاب، عن أبي بكر الصديق.

ورواه أبو التياح فخالف فيه قتادة، فرواه عن حميد الحميري، عن أبي بكر الصديق، ولم يذكر فيه عمر ولا ابن عباس.

وقول سليم بن حيان فيه أصح؛ لأنه ثقة، فزاد فيه عمر، وزيادته مقبولة".

الحكم على الحديث: الحديث إسناده ضعيف؛ لأن فيه انقطاع، قال أبو حاتم[123]: "قتادة لم يسمع من حميد بن عبدالرحمن الحميري".

التعليل بالأشباه:

الحديث الخامس: سألت أبي[124]: عن حديث رواه سعيد بن سليمان الواسطي، عن إسحاق بن سليمان الرازي، عن أبي جعفر الرازي[125]، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية[126]، عن عبد الله بن مغفل المزني؛ قال: كنت آخذا بغصن من أغصان الشجرة التي بايع رسول الله (ﷺ) تحتها، فبايعناه على ألا نفر، وسمعته حين نهى عن نبيذ الجر، وشهدته حين أمر بشربه، وقال: "اجتنبوا كل مسكر".

قال أبي: "كذلك حدثنا سعيد الواسطي، ورواه الفضل بن دكين، عن أبي جعفر، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن عبدالله بن مغفل أو غيره، عن النبي (ﷺ)؛ وهو أشبه".

طرق الحديث:

الطريق الأول: سعيد بن سليمان الواسطي، عن إسحاق بن سليمان الرازي، عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية ، عن عبدالله بن مغفل المزني مرفوعاً.

الطريق الثاني: سعيد الواسطي، ورواه الفضل بن دكين، عن أبي جعفر، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن عبدالله بن مغفل أو غيره مرفوعاً.

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط[127]، من طريق سعيد بن سليمان الواسطي به.

الطريق الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه[128]، والإمام أحمد في مسنده[129]، والروياني في مسنده[130]، من طريق وكيع بن جراح عن أبي جعفر الرازي به. ووقع في سندهم: "عن أبي العالية (أو غيره أو عن غيره)، عن ابن مغفل مرفوعاً".

وأخرجه الروياني في مسنده[131]، والطحاوي في سرح مشكل الآثار[132]، وابن بشران في أماليه[133]، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين به.

بيان أوجه العلة: التعليل فيه بسبب الشك في الراوي عن عبدالله بن مغفل أو غيره، وكذلك أبو العالية أو غيره، وفي الإسنادين رواه أبو جعفر الرازي، قال عنه ابن حبان في المجروحين[134]: "وكان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، ولا يعجبني الاحتجاج بخبره؛ إلا فيما وافق الثقات، فلا يجوز الاعتبار في روايته إلا فيما لم يخالف الأثبات"، ونقل ابن حبان في المجروحين[135] قول الإمام أحمد فقال: "أبو جعفر الرازي مضطرب الحديث"، وقد روى أبو جعفر في هذين الإسنادين، عن الربيع بن أنس، "والناس يتقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر الرازي عنه لأن فيها اضطراب كثير" كما قال ابن حبان في الثقات[136].

الوجه الراجح والحكم على الحديث:

الطريق الثاني: سعيد الواسطي، ورواه الفضل بن دكين، عن أبي جعفر، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن عبدالله بن مغفل أو غيره مرفوعاً.

يتبين للباحث من خلال الدراسة أن الطريق الراجح، هو الطريق الثاني، قال أبو حاتم عنه[137]: "وهو أشبه"، وقال أبو نعيم الأصفهاني[138]: "وهو ثابت من حديث عبدالله بن مغفل وغيره".

وأما الطريق الأول فقد تفرد بنه أبو جعفر الرازي، قال الطبراني[139]: "لا يروى هذا الحديث عن عبدالله بن مغفل إلا بهذا الإسناد، وتفرد به: أبو جعفر".

الحكم على الحديث: الحديث إسناده ضعيف؛ لأن فيه أبو جعفر الرازي مضطرب الحديث في روايته عن الربيع بن أنس ولا يحتمل تفرده كما بينته آنفاً.

المبحث الثالث:التعليل بالنكارة والوضع وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعليل بالنكارة:

أولاً: مفهوم النكارة لغة: والنون والكاف والراء وهي أصل صحيح، ويدل هذا على خلاف المعرفة، وهي التي يسكن إليها القلب، ونكر الشيء وأنكره: أي لم يقبله قلبه ولم يعترف به لسانه[140].

النكارة اصطلاحاً: عرفه ابن الصلاح[141] فقال: المنكر ينقسم قسمين:

القسم الأول: وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات.

القسم الثاني: وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده.

ثانياً: المرويات التي وردت في علل ابن أبي حاتم:

الحديث السادس: سألت أبي[142]: عن حديث رواه إسحاق بن سليمان، عن أبي جعفر الرازي[143]، عن ليث[144]، عن سعيد بن عامر، عن ابن عمر؛ قال: "قام رجل إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال: من أبي، أبوك فلان، وقام إليه آخر، فقال: يا رسول الله، أفي الجنة أنا أم في النار قال: لا؛ بل في الجنة، وقام آخر، فقال: يا رسول الله، أفي الجنة أنا أم في النار قال: لا؛ في النار، فقام إليه عمر، فقال: يا رسول الله، اعف عنا عفا الله عنك قال: اسكتوا ما سكت عنكم، فلولا ألا تدافنوا لأخبرتكم بعلاماتكم من أهل النار حتى تعرفوهم، قال: ومررنا ببركة فكرعنا فيه، فقال: "لا تكرعوا فيها، ولكن اغسلوا أكفكم واشربوا فيها؛ فإنه ليس إناء أنظف، أو قال: أطيب من الكفين".

قال أبي: "وهذا حديث منكر، قلت: ممن هو، قال: من ليث، وسعيد لا يعرف".

طرق الحديث:

ذكر طريقاً واحداً: إسحاق بن سليمان، عن أبي جعفر الرازي، عن ليث بن أبي سليم، عن سعيد بن عامر، عن ابن عمر.

تخريج طرق الحديث:

لم أقف عليه من طريق إسحاق بن سليمان، عن أبي جعفر الرازي به.

أخرجه ابن ماجة في سننه[145]، وأبو يعلى الموصلي في مسنده[146]، والدينوري في المجالسة وجواهر العلم[147]، والطبراني في المعجم الكبير[148]، وذكره الدارقطني في العلل[149]، وأبو طاهر المخلص في المخلصيات[150]، والبيهقي في شعب الإيمان[151]، وفي الآداب[152]، كلهم من طريق ليث بن أبي سليم به.

بيان أوجه العلة: العلة فيه من الليث بن أبي سليم، وهو صدوق اختلط جدًا فلم يتميز حديثه فترك وهو من السادسة[153]، وكذلك من سعيد بن عامر وهو لا يعرف[154]، وقال ابن حجر[155] عنه "مجهول".

الوجه الراجح والحكم على الحديث: يتبين للباحث من خلال الدراسة أن ليس هناك طريق راجح، كما قال أبو حاتم[156]: "وهذا حديث منكر، قلت: ممن هو، قال: من ليث، وسعيد لا يعرف".

الحكم على الحديث: الحديث إسناده ضعيف، كما ضعفه ابن حجر[157]، وضعفه البوصيري لضعف ليث بن أبي سليم[158]، وكذلك فيه سعيد بن عامر وهو مجهول كما بينته آنفاً.

الحديث السابع: سألت أبي: عن حديث رواه بقية بن الوليد، عن بشر بن عبد الله بن يسار؛ قال: حدثني عبادة بن نسي، عن جنادة بن أبي أمية، عن عبادة بن الصامت، عن النبي (ﷺ)، حدثت أنه قال للنبي (ﷺ) :إنه كان يقرئ رجلا القرآن فأهدى إليه قوسا، فقال النبي (ﷺ): "جمرة بين كتفيك تقلدتها، أو تعلقتها".

قال أبي: "روى هذا الحديث إسحاق بن سليمان، عن مغيرة بن زياد، عن عبادة بن نسي، عن الأسود بن ثعلبة، عن عبادة بن الصامت، عن النبي (ﷺ) فذكر الحديث".

طرق الحديث:

الطريق الأول: بقية بن الوليد، عن بشر بن عبدالله بن يسار؛ قال: حدثني عبادة بن نسي، عن جنادة بن أبي أمية، عن عبادة بن الصامت، مرفوعاً.

الطريق الثاني: إسحاق بن سليمان، عن مغيرة بن زياد، عن عبادة بن نسي، عن الأسود بن ثعلبة، عن عبادة بن الصامت، مرفوعاً.

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: أخرجه أبو داود في سننه[159]، والشاشي في مسنده[160]، والبيهقي في السنن الكبرى[161]، كلهم من طريق بقية بن الوليد به.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده[162]، والحاكم في المستدرك على الصحيحين[163]، من طريق أبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني عن بشر بن عبدالله بن يسار به.

الطريق الثاني:

لم أقف عليه من طريق إسحاق بن سليمان به.

وأخرجه أبو داود في سننه[164]، وابن ماجة في سننه[165]، وابن أبي شيبة في مصنفه[166]، والإمام أحمد في مسنده[167]، وعبد بن حميد في المنتخب من مسند[168]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار[169]، والشاشي في مسنده[170]، والطبراني في مسند الشاميين[171]، والحاكم في المستدرك على الصحيحين[172]، والبيهقي في السنن الكبرى[173]، من طريق مغيرة بن زياد الموصلي به.

بيان أوجه العلة: فيه عليتان، منها: المغيرة بن زياد الموصلي، قال الإمام أحمد عنه: "ضعيف الحديث له أحاديث منكرة "[174]، وقال أيضاً[175]: "كل حديث رفعه فهو منكر"، وقال ابن عبد

البر[176]: "وهو معروف بحمل العلم ولكنه له مناكر وهذا منها"، وكذلك فيه الأسود بن ثعلبة الكندي الشامي وهو مجهول[177].

والعلة الأخرى: قال البيهقي[178]: "وهذا حديث اختلف فيه على عبادة بن نسي، فقيل: عنه عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة، وقيل أيضاً: عنه عن الأسود بن ثعلبة عن عبادة بن الصامت".

الوجه الراجح والحكم على الحديث:

يتبين للباحث من خلال الدراسة أن ليس هناك طريق راجح، قال ابن عبد البر[179] بعد ذكره طرق الحديث: "هذه الأحاديث منكرة فهي لا يصح شيء منها عند أهل العلم بالنقل، فليس في هذا الباب حديث يجب به حجة من جهة النقل والله أعلم"، وقال البيهقي[180]: "ورواه مغيرة بن زياد، عن عبادة بن نسي، عن الأسود بن ثعلبة، به، فإسناده كله معروف إلا الأسود بن ثعلبة فإنا لا نحفظ عنه إلا هذا الحديث، وقيل: عن عبادة بن نسي، عن جنادة بن أبي أمية به".

الحكم على الحديث: الطريقان ضعيفان، قال ابن عبد البر[181]: "هذه الأحاديث منكرة فهي لا يصح شيء منها عند أهل العلم بالنقل"، وقال الجوزقاني[182] عن حديث المغيرة: "هذا حديث باطل"، وقال ابن الجوزي[183]: "هذا حديث لا يصح عن رسول الله "ﷺ".

وأما تصحيح الحاكم لحديث المغيرة بن زياد، فقد تعقبه ابن عبد الهادي[184] في قوله: "الحاكم قد تناقض بكلامه في المغيرة بن زياد، لأنه صحح حديثه، وفي موضع آخر قال: المغيرة بن زياد صاحب مناكير، لم يختلفوا في تركه، وهذا خطأ منه، وتناقض، وإنه قد حدث عن عبادة بن نسي بحديث موضوع".

الحديث الثامن: سألت أبي[185]: عن حديث رواه يحيى بن سليم الطائفي، عن عمران بن مسلم، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي (ﷺ) قال: "من قال في السوق: لا إله إلا الله وحده لا شريك له"، وذكر الحديث).

قال أبي: "وهذا حديث منكر". قال أبو محمد: "هذا الحديث هو خطأ؛ إنما أراد: عمران بن مسلم، عن عمرو بن دينار، قهرمان آل الزبير، عن سالم، عن أبيه، فغلط وجعل بدل عمرو: عبدالله بن دينار، وأسقط سالما من الإسناد".

قال أبو محمد: "حدثنا بذلك محمد بن عمار؛ قال: حدثنا إسحاق بن سليمان، عن بكير بن شهاب الدامغاني، عن عمران بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي (ﷺ)، ذكر الحديث".

طرق الحديث:

الطريق الأول: يحيى بن سليم الطائفي، عن عمران بن مسلم، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً.

الطريق الثاني: محمد بن عمار، حدثنا إسحاق بن سليمان، عن بكير بن شهاب الدامغاني، عن عمران بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن سالم، عن أبيه، عن عمر مرفوعاً.

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: ذكره الترمذي في جامعه[186]، وأخرجه في العلل الكبير[187]، والعقيلي في الضعفاء[188]، وابن عدي في الكامل[189]، من طريق يحيى بن سليم الطائفي به.

أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين[190]، من طريق عبدالله بن عبدالوهاب الحجبي به.

الطريق الثاني: أخرجه الترمذي في جامعه[191]، من طريق حماد بن زيد، والمعتمر بن سليمان، قالا: ثنا عمرو بن دينار به.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده[192]، والبزار في مسنده[193]، من طريق حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير به.

وذكره الترمذي في العلل الكبير[194]، من طريق عمرو بن دينار به.

بيان أوجه العلة: روى هذا الحديث عمران بن مسلم واختلف عنه، قال البخاري عنه[195]: "عمران بن مسلم عن عبدالله بن دينار، منكر الحديث، روى عنه يحيى بن سليم"، وقال الدارقطني[196]: "ويرويه عمران بن مسلم القصير، فاختلف عنه؛

رواه يحيى بن سليم الطائفي، عن عمران بن مسلم، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، ووهم فيه، فكان كثير الوهم في الأسانيد".

وخالفه أيضاً: "بكير بن شهاب الدامغاني، ويوسف بن عطية الصفار، فروياه عن عمران بن مسلم، عن عمرو بن دينار، قهرمان آل الزبير، عن سالم، عن أبيه، عن عمر".

وقال ابن حجر[197] عن بكير بن شهاب: "منكر الحديث".

وقال البخاري[198] عن يوسف بن عطية: "منكر الحديث".

الوجه الراجح والحكم على الحديث:

يتبين للباحث من خلال الدراسة ليس هناك طريق راجح، بسبب النكارة والاضطراب في الحديث، قال البخاري عنه[199]: "وعمران بن مسلم عن عبدالله بن دينار، هو منكر الحديث، روى عنه يحيى بن سليم"، وقال أبو حاتم عن الطريق الثاني: "وهذا حديث منكر جدًا، فلا يحتمل سالم

هذا الحديث"[200]، وقال الترمذي[201]: "سألت الإمام البخاري عن هذا الحديث فقال: (وهذا حديث منكر)، قلت له: من عمران بن مسلم هذا هو عمران القصير قال : "لا، هذا شيخ منكر الحديث"، فقال الترمذي: "قد روى عمرو بن دينار، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه، عن عمر، مرفوعاً"، وقال البزار[202]: "هذان الحديثان رواهما عمرو بن دينار، روى عنه حماد بن سلمة وحماد بن زيد وخارجة بن مصعب وسعيد بن زيد وغيرهم ولم يتابع عليهما"، وقال العقيلي: "قد روى هذا الحديث عمرو بن دينار وغيره عن سالم، والأسانيد فيه فيها لين"[203]، وقال الدارقطني في العلل[204]: "وهذا حديث يرويه عمرو بن دينار عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن عمر، واختلف فيه عن عمرو بن دينار في إسناده، فرواه عمران بن مسلم المنقري، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وسماك بن عطية، وغيرهم عن عمرو بن دينار نحوه، يشبه أن يكون الاضطراب فيه من عمرو بن دينار، لأنه ضعيف الحديث قليل الضبط، لا يحتج به".

الحكم على الحديث: الحديثان ضعيفان؛ لأن فيهما نكارة، كما بينته آنفاً والله أعلم.

المطلب الثاني: التعليل بالوضع:

أولاً: مفهوم الوضع لغة: وهو ضد الرفع، ويدل هذا على الخفض للشيء وحطه، ووضعت المرأة ولدها.[205].

الوضع اصطلاحاً: وهو المختلق المصنوع[206].

ثانياً: المرويات التي وردت في علل ابن أبي حاتم:

الحديث التاسع: سألت أبي[207]: عن حديث رواه إسحاق بن سليمان، عن عبدالأعلى بن أبي المساور، عن المختار بن فلفل، عن أنس؛ قال: خرج رسول الله (ﷺ) فخرجت معه، فدخل حائطا للأنصار، وأمرني فغلقت الباب، فجاء رجل فقرع الباب، فقال النبي (ﷺ) : (يا أنس، افتح له الباب، وبشره بالجنة، وأخبره أنه يلي الأمة من بعدي، ففتحت الباب ولا أدري من هو، فإذا أبو بكر فبشرته بالجنة، وأخبرته أنه يلي الأمة من بعد النبي (ﷺ) فحمد الله، ثم دخل، ثم جاء آخر فقرع الباب، فقال: يا أنس، افتح له الباب وبشره بالجنة، وأخبره أنه يلي الأمة من بعد أبي بكر، ففتحت الباب ولا أدري من هو، فإذا هو عمر، فبشرته بالجنة، وأخبرته أنه يلي الأمة من بعد أبي بكر، فحمد الله، ثم دخل، ثم جاء آخر فقرع الباب، فقال: يا أنس، افتح له الباب، وبشره بالجنة، وأخبره أنه يلي الأمة من بعد عمر، وأنه يلقى من أمتي بلاء يبلغون فيه دمه، ففتحت له الباب ولا أدري من هو، فإذا عثمان بن عفان، فبشرته بالجنة، وأخبرته أنه يلي الأمة من بعد عمر، وأنه يلقى من الأمة بلاء يبلغون فيه دمه، فحمد الله واسترجع، ثم دخل).

فقال أبي: عبدالأعلى ضعيف شبه المتروك، وهذا حديث باطل، كتبت بالبصرة هذا الحديث عن شيخ يسمى خالد بن يزيد السابري، عن عبد الأعلى نفسه، ولم أحدث به.

طرق الحديث:

ذكر طريقاً واحداً: إسحاق بن سليمان، عن عبدالأعلى بن أبي المساور، عن المختار بن فلفل، عن أنس بن مالك مرفوعاً.

تخريج طرق الحديث:

لم أقف عليه من طريق إسحاق بن سليمان به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط[208]، من طريق سعيد بن سليمان عن عبدالأعلى بن أبي المساور به.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة[209]، وأبو يعلى الموصلي في معجمه[210]، وفي مسنده[211]، من طريق أبي بهز الصقر بن عبدالرحمن عن عبدالله بن إدريس عن المختار بن فلفل به.

بيان أوجه العلة: العلة فيه من عبدالأعلى بن أبي المساور، ضعفه كثير من أهل العلم، ومنهم: البخاري قال عنه: "منكر الحديث"[212]، وقال أبو زرعة عنه: "ضعيف جدًا"[213]، وترك حديثه النسائي[214]، وقال ابن حجر: "متروك كذبه ابن معين"[215].

الوجه الراجح والحكم على الحديث:

يتبين للباحث من خلال الدراسة أن ليس هناك طريق راجح، قال أبو حاتم[216]: "عبدالأعلى هو ضعيف شبه المتروك، وهذا حديث باطل"، وقد أخرجه ابن عدي في الكامل[217] من طريق أبي يعلى الموصلي، وقال: "كان أبو يعلى الموصلي ينسبه في هذا الحديث بعينه الى الضعف، فأظن أن ابن المثنى كان هو قد سمع، وبلغه أن هذا الحديث يرويه عن مختار بن فلفل عبدالأعلى بن أبي المساور، وأنكره من حديث عبدالله بن إدريس عن مختار إذ لم يحدثه عن عبدالله بن إدريس غير صقر هذا؛ لأن عبدالله بن إدريس أحد ثقات الناس، ولا يحتمل أن يروي مثل هذا عن المختار، وعبدالأعلى بن أبي المساور يحتمل أن يرويه؛ لأنه ضعيف"، وقال عبدالله بن علي بن المديني: "قلت لأبي في حديث أبي بهز، عن عبدالله بن إدريس، عن المختار بن فلفل، عن أنس: كان في حائط، الحديث، فقال: كذب، وهذا موضوع، لم يكن عند عبدالله بن إدريس إلا ثلاثة أحاديث عن المختار بن فلفل، عن أنس"[218].

الحكم على الحديث: قال ابن حجر عنه: "وهذا حديث موضوع"[219].

الخاتمة:

وتشمل أهم النتائج:

1- يعتبر علم العلل من أدق علوم الحديث وأغمضها وأجلها، ولا يمكن الشغل فيه أن يتوصل إلى نتائج هي أقرب للصواب؛ إلا بعد البحث، والاستقراء، وجمع الطرق من مصادرها المختلفة، والوقوف على أقوال العلماء فيها.

2- إن إسحاق بن سليمان الرازي هو أحد الثقات الأبدال، وكان خاشعاً عابداً.

3- بلغت عدد أحاديث الدراسة تسعة أحاديث، وتنوعت فيها أنواع العلل.

4- يعتبر من أهم قواعد الترجيح عند الاختلاف: هو الترجيح بأقوال الأئمة، وكذلك بالأحفظية، والأكثرية، وخاصة إذا كانت هذه الطرق مخرجة في الصحيحين، وكذلك بالقرائن الأخرى.

5- إن الطرق المرجوحة بعضها مبنية على التفرد، والمخالفة للثقات.

6- بعض الأحاديث لم يظهر لي الطريق الراجح لضعفها.

التوصيات:

1- أوصي طلبة العلم، وخاصة المهتمين بالحديث وعلومه، بضرورة العناية والاشتغال بعلم العلل، ومظانه، وكتبه، وخاصة كتاب العلل لابن أبي حاتم.

2- وفي الختام أوصي نفسي وإياكم بتقوى الله.

الهوامش

---

[1] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المحقق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف- الرياض، (212/2).

[2] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1، 1422هـ - 2002 م، (333/7)، برقم (3321).

[3] الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت: 474هـ)، التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء – الرياض، ط1، 1406 – 1986، (380/1)، برقم (86).

[4] المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت: 742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1400 – 1980، (429/2)، برقم (356).

[5] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (333/7)، برقم (3321).

[6] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (333/7)، برقم (3321).

[7] ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: 230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1410 هـ - 1990 م، (267/7)، برقم (3684)،

[8] العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت: 261هـ)، تاريخ الثقات، داب الباز، ط1، 1405هـ-1984م، (ص61)، برقم (64).

[9] ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: 327هـ)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1271 هـ 1952 م، (223/2)، برقم (773).

[10] ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ) الثقات، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1393 هـ - 1973، (111/8)، برقم (12478).

[11] أبو يعلى الخليلي، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت: 446هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، 1409هـ، (665/2).

[12] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (333/7)، برقم (3321).

[13] الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط1، 1413 هـ - 1992 م، (236/1)، برقم(298).

[14] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط1، 1406 – 1986، (ص101)، برقم (357).

[15] ابن سعد، الطبقات الكبرى، (268/7)، برقم (3684).

[16] البخاري، التاريخ الكبير، (391/1)، برقم (1248).

[17] ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، (14/4).

[18] السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت: 902هـ)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط1، 1424هـ / 2003م، (276/1).

[19] ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الحنبلي (ت: 795هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، ط1، 1407هـ - 1987م، (22/1).

[20] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: 643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط1، 1423 هـ / 2002 م، (ص187).

[21] ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت: 852هـ) النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط1، 1404هـ/1984م، (710/2).

[22] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م، (9/1).

[23] الذهبي، تذكرة الحفاظ، (11/1).

[24] الذهبي، تذكرة الحفاظ، (14/1).

[25] ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (132/1).

[26] ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، (ت: 354هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط1، 1396هـ، (38/1).

[27] ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، (339/1).

[28] ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت: 852هـ) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط3، 1421 هـ - 2000م، (ص92).

[29] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، (344/1).

[30] ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (89/1).

[31] الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (79/31).

[32] ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (116/1).

[33] ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: 327هـ)، العلل، تحقيق: سعد بن عبد الله الحميد، مطابع الحميضي، ط1، 1427 هـ - 2006 م، (608/1)، برقم (140).

[34] معاوية بن يحيى: وهو الصدفي أبو روح الدمشقي، ضعفوه. ينظر: الكاشف، الذهبي، (277/2)، برقم (5536).

[35] عطاء بن يزيد: وهو الليثي المدني نزيل الشام وهو ثقة من الثالثة. ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (ص392)، برقم (4604).

[36] عبيد بن السباق: وهو المدني الثقفي أبو سعيد وهو ثقة من الثالثة. ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (ص377)، برقم (4373).

[37] الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة (149/4)، برقم (3971).

[38] الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: 385هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1405 هـ- 1985 م، (95/6)، برقم (1003).

(39) الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179هـ) الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، الإمارات، ط1، 1425 هـ-2004 م (88/2)، برقم (213).

(40) ابن وهب، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (ت: 197هـ) الجامع، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب وغيره، دار الوفاء، ط1، 1425 هـ- 2005م، (128/1)، برقم (218).

(41) الإمام الشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ت) المسند بترتيب سنجر، تحقيق: ماهر ياسين فحل، شركة غراس، الكويت، ط1، 1425 هـ- 2004م، (9/2)، برقم (409).

(42) ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: 235هـ) المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط1، 1409هـ، (435/1)، برقم (5016).

(43) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (95/6)، برقم (1003).

(44) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ- 2003م، كتاب الصلاة، باب السنة في التنظيف يوم الجمعة بغسل، وأخذ شعر وظفر، وعلاج لما يقطع تغير الريح، وسواك، ومس طيب، (345/3)، برقم (5959).

(45) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، 1412هـ - 1991م، باب الهيئة للجمعة، (412/4)، برقم (6650).

(46) ابن أبي حاتم، العلل، (1-2/608-560)، برقم (140-591).

(47) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (95/6)، برقم (1003).

(48) البيهقي، السنن الكبرى، (345/3)، برقم (5959).

(49) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: 463هـ) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وغيره، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387(210/11).

(50) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: 795هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وغيره، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، ط1، 1417 هـ - 1996 م، (416/8).

(51) ابن ماجة، ابن ماجة - وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: 273هـ)، السنن، المحقق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430 هـ - 2009 م أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة، (197/2)، برقم (1098).

(52) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص271)، برقم (2844).

(53) الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1، 2001م، (186/11).

(54) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (163/1).

(55) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987م، (2054/5).

(56) الوريكات، عبدالكريم، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، (ص20).

(57) ابن أبي حاتم، العلل، (439/3)، برقم (992).

(58) سعيد بن سنان: وهو البرجمي أبو سنان الشيباني الأصغر الكوفي نزيل الري وهو صدوق له أوهام من السادسة. ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص237)، برقم (2332)، وقال ابن حجر: "أبو سنان اسمه ضرار بن مرة"، وقد أخطأ فيه، ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، 1379، (261/8).

(59) أبو إسحاق: وهو عمرو بن عبدالله بن عبيد أبو إسحاق السبيعي وهو ثقة مكثر عابد من الثالثة اختلط بأخرة. ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص423)، برقم (5065).

(60) سورة النساء (الآية 95).

(61) إسرائيل: وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي، وهو ثقة تُكلم فيه بلا حجة. ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص104)، برقم (401).

(62) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ) جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م (89/9)، برقم (10238).

(63) الطبراني، المعجم الكبير، (190/5)، برقم (5053).

(64) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، (ت:256هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ﷺ) وسننه وأيامه، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، 1407 – 1987، كتاب الجهاد والسير، باب قول الله تعالى (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر)، (1042/3)، (2676).

(65) مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، (ت: 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (ﷺ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الإمارة، باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين، (1508/3)، برقم (1898).

(66) أبو داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (ت: 204هـ) المسند، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر- مصر، ط1، 1419 هـ - 1999 م، (81/2)، برقم (740).

(67) الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ)، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ- 2001 م (438/30)، برقم (18485).

[68] الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت: 255هـ) السنن، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412 هـ - 2000 م، كتاب الجهاد، باب العذر في التخلف عن الجهاد، (1569/3)، برقم (2464).

[69] أبو عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت: 316هـ) المستخرج، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت، ط1، 1419هـ- 1998م، (484/4)، برقم (7424).

[70] الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت: 321هـ) شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415 هـ، 1494 م (145/4)، برقم (1500).

[71] ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، كتاب الوحي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1414 – 1993، (230/1)، برقم (42).

[72] البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الجهاد، باب من اعتذر بالضعف والمرض والزمانة والعذر في ترك الجهاد، (40/9)، برقم (17814).

[73] البخاري، الصحيح، كتاب التفسير، باب (لا يستوي القاعدون من المؤمنين)، (1677/4)، برقم (4318).

[74] الطحاوي، شرح مشكل الآثار، (146/4)، برقم (1502).

[75] ابن حبان، الصحيح، كتاب الوحي، (228/1)، برقم (40).

[76] ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (ت: 395هـ) الإيمان، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر، مؤسسة الرسالة – بيروت،ط2، 1406، (404/1)، برقم (249).

[77] مسلم، الصحيح، كتاب الإمارة، باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين، (1509/3)، برقم (1898).

[78] أبو عوانة، المستخرج، (485/4)، برقم (7426).

[79] الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ) الجامع، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998، أبواب الجهاد، باب ومن سورة النساء، (91/5)، برقم (3031)، وقال: "وهذا حديث حسن صحيح".

[80] الطحاوي، شرح مشكل الآثار، (146/4)، برقم (1502).

[81] الترمذي، الجامع، أبواب الجهاد، باب ما جاء في الرخصة لأهل العذر في القعود، (243/3)، برقم (1670)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث سليمان التيمي".

[82] النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، (ت: 303هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري وغيره، دار الكتب العلمية، 1411 – 1991، كتاب الجهاد، (8/3)، برقم (4310).

[83] ابن حبان، الصحيح، كتاب الوحي، (229/1)، برقم (41).

[84] النسائي، السنن الكبرى، كتاب الجهاد، (8/3)، برقم (4309).

[85] أبو طاهر المخلص، المخلصيات، (117/2)، برقم (1167).

(86) ابن الجعد، المسند، (ص365)، برقم (2511).
(87) الإمام أحمد، المسند، (617/30)، برقم (18679).
(88) ابن أبي شيبة، المصنف، (226/4)، برقم (19518).
(89) أبو عوانة، المستخرج، (484/4)، برقم (7425).
(90) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، (145/4)، برقم (1501).
(91) الدارقطني، أطراف الغرائب والأفراد، (393/1)، برقم (2126).
(92) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (261/8).
(93) ابن طاهر المقدسي، الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي (ت 507 ه)، أطراف الغرائب والأفراد، المحقق : جابر بن عبدالله السريّع، دار التدمرية، ط1، 1428 (393/1)، برقم (2126).
(94) ابن أبي حاتم، العلل، (439/3)، برقم (992).
(95) ابن أبي حاتم، العلل، (714/4)، برقم (1761).
(96) الترمذي، الجامع، (17/5)، برقم (2897)، وقال الترمذي: "وهذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث مالك بن أنس".
(97) النسائي، السنن الكبرى، كتاب صفة الصلاة، (341/1)، برقم (1066).
(98) ابن السني، أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبدالله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بـ«ابن السُّنِّي» (ت: 364ه)، عمل اليوم والليلة، تحقيق: كوثر البرني، (637/1)، برقم (691).
(99) الإمام مالك، الموطأ، (291/2)، برقم (709).
(100) الإمام أحمد، المسند، (386/13)، برقم (8011).
(101) الإمام أحمد، المسند، (536/16)، برقم (10919).
(102) البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت: 292ه)، المسند، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، (288/15)، برقم (8784).
(103) الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405ه) المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، (754/1)، برقم (2079)، ط1، 1411 – 1990م، وقال الحاكم: "وهذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه".
(104) ابن أبي حاتم، العلل، (714/4)، برقم (1761).
(105) ابن أبي حاتم، العلل، (714/4)، برقم (1761).
(106) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص323)، برقم (3620).
(107) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (66/11)، برقم (2128).
(108) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، (754/1)، برقم (2079).
(109) ابن عبد البر، التمهيد، (254/7).

[110] ابن الفارس، معجم مقاييس اللغة، (101/5).

[111] النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ - 1985م، (ص35).

[112] ابن أبي حاتم، العلل، (450/5)، برقم (2104).

[113] يزيد بن حميد الضبعي أبو التياح وهو ثقة عابد. ينظر: الكاشف، الذهبي، (381/2)، برقم (6292).

[114] الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (166/1)، برقم (4).

[115] الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (166/1)، برقم (4).

[116] النسائي، السنن الكبرى، (221/6)، برقم (10721).

[117] الإمام أحمد، المسند، (220/1)، (49).

[118] أبو يعلى الموصلي، المسند، (20/1)، برقم (8).

[119] الطبراني، المعجم الأوسط، (11/7)، برقم (6704).

[120] ابن أبي حاتم، العلل، (450/5)، برقم (2104).

[121] ابن أبي حاتم، العلل، (450/5)، برقم (2104).

[122] الدارقطني، العلل، (166/1-167)، برقم (4).

[123] ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: 327هـ) المراسيل، المحقق: شكرالله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1397هـ، (172/1)، برقم (631).

[124] ابن أبي حاتم، العلل، (3-359/4-464)، برقم (933-1569).

[125] سبقت ترجمته.

[126] أبو العالية: وهو رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي وهو ثقة كثير الإرسال من الثانية. ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص210)، برقم (1953).

[127] الطبراني، المعجم الأوسط، (270/1)، برقم (880). لا يروى هذا الحديث عن عبدالله بن مغفل إلا بهذا الإسناد، تفرد به: أبو جعفر

[128] ابن أبي شيبة، المصنف، (68/5)، برقم (23764).

[129] الإمام أحمد، المسند، (359/27)، برقم (16804).

[130] الروياني، المسند، (100/2)، برقم (903).

[131] الروياني، المسند، (103/2)، برقم (909).

[132] الطحاوي، شرح مشكل الآثار، (480/14)، برقم (5772).

[133] ابن بشران، أمالي، (ص215)، برقم (1370).

[134] ابن حبان، المجروحين، (120/2)، برقم (706).

[135] ابن حبان، المجروحين، (120/2)، برقم (706).
[136] ابن حبان، الثقات، (228/4)، برقم (2637).
[137] ابن أبي حاتم، العلل، (3-4/359-464)، برقم (933-1569).
[138] أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (264/8).
[139] الطبراني، المعجم الأوسط، (270/1)، برقم (880).
[140] ابن الفارس، معجم مقاييس اللغة، (476/5).
[141] ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (1/170-172).
[142] ابن أبي حاتم، العلل، (690/5)، برقم (2262).
[143] أبو جعفر الرازي: وهو التميمي التيمي مولاهم مشهور بكنيته واسمه عيسى بن أبي عيسى وهو صدوق سيء الحفظ خصوصا عن مغيرة من كبار السابعة. ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص629)، برقم (8019).
[144] الليث: وهو ابن أبي سليم ابن زنيم وهو صدوق اختلط جدا فلم يتميز حديثه فترك من السادسة. ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص464)، برقم (5685).
[145] ابن ماجة، السنن، أبواب الأشربة، باب الشرب بالأكف والكرع، (495/4)، برقم (3433).
[146] أبو يعلى الموصلي، المسند، (65/10)، برقم (5701).
[147] الدينوري، المجالسة وجواهر العلم، (224/5)، برقم (2053).
[148] الطبراني، المعجم الكبير، (185/13)، برقم (13892).
[149] الدارقطني، العلل، (185/13)، برقم (3073).
[150] أبو طاهر المخلص، المخلصيات، (335/2)، برقم (1680).
[151] البيهقي، شعب الإيمان، (154/8)، برقم (5629).
[152] البيهقي، الآداب، باب في الكرع في الماء، (ص183)، برقم (446).
[153] ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص464)، برقم (5685).
[154] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (48/4)، برقم (207).
[155] ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص237)، برقم (2339).
[156] ابن أبي حاتم، العلل، (690/5)، برقم (2262).
[157] ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (77/10).
[158] البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، (48/4).
[159] أبو داود، السنن، كتاب البيوع، باب في كسب المعلم، (292/5)، برقم (3417).
[160] الشاشي، المسند، (149/3)، برقم (1223).
[161] البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الإجارة، باب من كره أخذ الأجرة عليه، (207/6)، برقم (11683).
[162] الإمام أحمد، المسند، (426/37)، برقم (22766).
[163] الحاكم، المستدرك على الصحيحين، (401/3)، برقم (5527).

(164) أبو داود، السنن، كتاب البيوع، باب في كسب المعلم، (290/5)، برقم (3416).

(165) ابن ماجة، السنن، أبواب التجارات، باب الأجر على تعليم القرآن، (286/3)، برقم (2157).

(166) ابن أبي شيبة، المصنف، (341/4)، برقم (20843).

(167) الإمام أحمد، المسند، (363/37)، برقم (22689).

(168) عبد بن حميد، المنتخب من مسند، (ص93)، برقم (183).

(169) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، باب التزويج على سورة من القرآن، (17/3)، برقم (4295).

(170) الشاشي، المسند، (180/3)، برقم (1266).

(171) الطبراني، مسند الشاميين، (277/3)، برقم (2253).

(172) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، (48/2)، برقم (2277).

(173) البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الإجارة، باب من كره أخذ الأجرة عليه، (206/6)، برقم (11681).

(174) الأمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال، (44/2)، برقم (1501).

(175) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (74/8).

(176) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (114/21).

(177) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص111)، برقم (499).

(178) البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الإجارة، باب من كره أخذ الأجرة عليه، (207/6)، برقم (11683).

(179) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (114/21).

(180) البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الإجارة، باب من كره أخذ الأجرة عليه، (207/6)، برقم (11682).

(181) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (114/21).

(182) الجورقاني: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، (164/2)، (523).

(183) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، (75/1)، برقم (92).

(184) ابن عبدالهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، (184/4)، برقم (2524).

(185) ابن أبي حاتم، العلل، (351/5)، برقم (2038).

(186) الترمذي، الجامع، أبواب الدعوات عن رسول الله (ﷺ)، باب ما يقول إذا دخل السوق، (368/5)، برقم (3429).

(187) الترمذي، العلل الكبير، أبواب الدعوات عن رسول الله (ﷺ)، باب ما يقول إذا دخل السوق، (ص363)، برقم (674).

(188) العقيلي، الضعفاء الكبير، (304/3).

(189) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (167/6).

(190) الحاكم المستدرك على الصحيحين، (723/1)، برقم (1976).

(191) الترمذي، الجامع، أبواب الدعوات عن رسول الله (ﷺ)، باب ما يقول إذا دخل السوق، (368/5)، برقم (3429).

[192] أبو داود الطيالسي، المسند، (14/1)، برقم (12).

[193] البزار، المسند، (238/1)، برقم (125).

[194] الترمذي، العلل الكبير، أبواب الدعوات عن رسول الله (ﷺ)، باب ما يقول إذا دخل السوق، (ص363)، برقم (674).

[195] البخاري، التاريخ الكبير، (419/6)، برقم (2842).

[196] الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (386/12)، برقم (2812).

[197] ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص127)، برقم (758).

[198] البخاري، التاريخ الكبير، (387/8)، برقم (3424).

[199] البخاري، التاريخ الكبير، (419/6)، برقم (2842).

[200] ابن أبي حاتم، العلل، (312/5)، برقم (2006).

[201] الترمذي، العلل الكبير، (389/2)، برقم (446).

[202] البزار، المسند، (238/1)، برقم (125).

[203] العقيلي، الضعفاء الكبير، (304/3).

[204] الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (48/2-50)، برقم (101).

[205] ابن الفارس، معجم مقاييس اللغة، (117/6)، وابن المنظور، لسان العرب، (396/8).

[206] ابن الصلاح، معرفة أنواع علم الحديث، (201/1).

[207] ابن أبي حاتم، العلل، (466/6)، برقم (2671).

[208] الطبراني، المعجم الأوسط، (231/5)، برقم (5172).

[209] ابن أبي عاصم، السنة، (557/2-558)، برقم (1168-1170).

[210] أبو يعلى الموصلي، المعجم، (ص177)، برقم (204).

[211] أبو يعلى الموصلي، المسند، (45/7)، برقم (3958).

[212] البخاري، الضعفاء، (ص91)، برقم (240).

[213] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (27/6)، برقم (136).

[214] النسائي، الضعفاء والمتروكون، (ص69)، برقم (380).

[215] ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص332)، برقم (3737).

[216] ابن أبي حاتم، العلل، (466/6)، برقم (2671).

[217] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (144/5)، برقم (942).

[218] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (462/10).

[219] ابن حجر، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، (567/15)، برقم (3819).

أهم المصادروالمراجع:

1. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1، 1422هـ - 2002 م.
2. الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت: 474هـ)، التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء – الرياض، ط1، 1406 – 1986.
3. المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت: 742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1400 – 1980.
4. ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: 230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1410 هـ - 1990 م.
5. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت: 261هـ)، تاريخ الثقات، داب الباز، ط1، 1405هـ-1984م.
6. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: 327هـ)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1271 هـ 1952 م.
7. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ) الثقات، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1393 هـ - 1973.
8. أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت: 446هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض.
9. الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط1، 1413 هـ - 1992م.

10. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط1، 1406 – 1986.
11. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: 327هـ)، العلل، تحقيق: سعد بن عبد الله الحميد، مطابع الحميضي، ط1، 1427 هـ - 2006 م، (608/1)، برقم (140).
12. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
13. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: 385هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1405 هـ- 1985م.
14. الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179هـ) الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، الإمارات، ط1، 1425 هـ- 2004 م.
15. ابن وهب، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (ت: 197هـ) الجامع، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب وغيره، دار الوفاء، ط1، 1425 هـ- 2005م.
16. الإمام الشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبدمناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ت) المسند بترتيب سنجر، تحقيق: ماهر ياسين فحل، شركة غراس، الكويت، ط1، 1425 هـ- 2004م.
17. ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: 235هـ) المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط1، 1409هـ.
18. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ- 2003م.
19. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، 1412هـ - 1991م.
20. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: 463هـ) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وغيره، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387هـ.

21. ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: 795هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وغيره، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، ط1، 1417 هـ - 1996م.
22. ابن ماجة، ابن ماجة - وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: 273هـ)، السنن، المحقق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430 هـ - 2009م.
23. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، 1379.
24. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ) جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000م.
25. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، (ت:256هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ﷺ) وسننه وأيامه، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، 1407 – 1987م.
26. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، (ت: 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (ﷺ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
27. أبو داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (ت: 204هـ) المسند، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر- مصر، ط1، 1419 هـ - 1999 م.
28. الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ)، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ- 2001م.
29. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت: 255هـ) السنن، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412 هـ - 2000 م.
30. أبو عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت: 316هـ) المستخرج، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت، ط1، 1419هـ- 1998م.
31. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت: 321هـ) شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415 هـ، 1494م.

32. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، كتاب الوحي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1414 – 1993.

33. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ) الجامع، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998م.

34. النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، (ت: 303هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: د. عبدالغفار سليمان البنداري وغيره، دار الكتب العلمية، 1411 – 1991م.

The Narrations of Ishaq ibn Sulayman al-Razi Concerning the Ills of Ibn Abi Hatim (Collect and Study)

Dr .Ahmad Naisan Mash`an al-Luhaibi

General Directorate of Education, Baghdad, Karkh I

Ministry of Education

ahmaeednesain@gmail.com

Keywords: Narrations, Al-Razi, Reasons for Hadith, Collection and Study

Summary:

This research is a study of all types of defects in the narrations of Ishaq bin Sulayman al-Razi in the defects of Ibn Abi Hatim, collecting and studying them. The number of his narrations was nine hadiths, and since the defect was the cause of a hidden defect that casts doubt on the authenticity of the hadith, it was necessary to know the existence of paths that lead to knowing its existence, and this is through collecting the paths of the hadith. Therefore, Ibn al-Madini said: "If the paths of the chapter are not collected in it, its error will not be clear". It becomes clear through the collection of agreement and disagreement, uniqueness and anomaly, and complete and incomplete follow-ups in the hadith. Therefore, the researcher's study required it to be like this, in order to know the types of defects in his research with an explanation of their concept, then an explanation of the methods of hadith in them, and their graduation, with an introduction to the translation of some of their narrators to know their condition, whether it was in the margin or in the text. Clarifying the stronger and weaker view based on circumstantial evidence, and ruling on the stronger chain of transmission. The research consists of an introduction, three chapters, and a conclusion that includes the most important results and recommendations, with footnotes, and the most important sources and references.